



المحضر العام
للجلسة التمهيدية للدورة العادية الأولى
للنيابة الخصوصية لسنة 2017
الجمعة 27 جانفي 2017

على الساعة العاشرة صباحا من يوم الجمعة 27 جانفي 2017 ترأس السيد نور الدين مفتاحي معتمد جندوبة الجنوبية رئيس النيابة الخصوصية اجتماع الجلسة التمهيدية لسنة 2017 وعلى إثر إستدعاءات فردية مسجلة تحت عدد 255 بتاريخ 18 جانفي 2017 هذا نصها " تحية وإحتراما وبعد، يشرفني دعوتكم الجلسة التمهيدية للدورة العادية الأولى لسنة 2017 وذلك يوم الجمعة 27 جانفي 2017 على الساعة العاشرة صباحا بمقر البلدية. والسلام.

حضر السادة الأعضاء الآتي ذكرهم:

- حميد السنتي : عضو النيابة الخصوصية
- منذر الضاوي : عضو النيابة الخصوصية
- عبد اللطيف السلطاني : عضو النيابة الخصوصية
- منجي السلطاني : عضو النيابة الخصوصية
- وتغيب بعذر السيد :
- عبد الكريم العمري : عضو النيابة الخصوصية

كما حضر الجلسة كل من السيدات والسادة:

- وليد بوسليمي : رئيس حركة الفصل 12
- محمد علي صديقي : حركة الفصل 12
- أحمد معروف : حركة الفصل 12
- جلال طوبهري : رئيس منظمة مجلس الشباب التونسي
- محمد منصف عبيدي : مجتمع مدني
- يونس عبيدي : ناشط جمعياتي
- رابح عشي : مواطن
- جيهان السوداني : منسقة
- الحسين الشرفي : منسق بندا تونس بجندوبة
- لطفي بن عمران : عون تجاري
- منصف عريضي : عن الشرطة البلدية بجندوبة

كما حضر الجلسة كل من :

- سفيان الضويوي : كاتب عام البلدية
- بسام العبيدي : موظف بالبلدية
- عواطف حمراي : رئيسة مصلحة المعاليم والاستخلاصات
- عواطف جبالي : رئيسة مصلحة النزاعات والملك البلدي
- عائدة غزواني : رئيسة المصلحة الفنية
- سامي خليفي : رئيس المصلحة المالية
- حياة محمودي : كتابة المجلس

افتتح السيد نور الدين مفتاحي رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بكل من حضرها متمنيا أن تكون هذه الجلسة في صالح مدينة جندوبة ككل خاصة وأن العمل البلدي هو بالأساس تعاون بين البلدية والمواطن وذلك بتثمين الجهودات وتحديد النقائص والسلبيات ومحاولة معالجتها ثم أحال الكلمة إلى السيد الكاتب العام الذي بدوره رحب بجميع الحضور وأفاد بأن أساس الجلسات التمهيدية هو فسخ المجال للجميع لتقديم طلباتهم واقتراحاتهم وملاحظاتهم حول سير العمل البلدي. وقبل إعطاء الكلمة للسادة الحاضرين تطرق السيد عبد اللطيف السلطاني إلى الاحتفال بمرور 130 سنة على إحداث بلدية جندوبة والاستعدادات والاقتراحات المقدمة للاحتفاء بهذه الذكرى وإحداث لجنة للإعداد لهذه التظاهرة وبالتنسيق مع الإدارة البلدية في أجل لا يتجاوز 15 فيفري 2017.

وقد أوضح السيد الكاتب العام للبلدية بأن الإحتفال لا يهم البلدية فقط بل يمتد للمواطنين ولمدينة جندوبة .

وفي سياق آخر تمت الإشارة إلى ضرورة التنسيق مع الهياكل الأخرى والبرمجة والتخطيط المحكم للعمل البلدي لتجسيد المقترحات المقدمة من طرف المواطنين والمجتمع المدني ومتابعة الإشكاليات والنواقص المطروحة في الجلسات البلدية خاصة مع إعتداد المقاربة التشاركية التي أصبحت بفضلها البلدية هي المنفذ لاقتراحات المواطنين والساهرة على حسن سيرها والتدخل في حال وجود إخلالات أو نواقص.

ثم تمت إحالة الكلمة إلى السادة المواطنين وقد جاء في كلمة السيد محمد المنصف العبيدي الذي ناشد البلدية بترقيم الأنهج والمنازل بحي النخيل 3 والعديد من الأحياء الأخرى التي لا تحمل لا ترقيم ولا أسماء. تولى السيد رئيس النيابة الخصوصية بإجابة السيد منصف العبيدي مبينا بأن البلدية تعتزم تكوين لجنة لجرد الانهج وإعادة تسمية الأحياء وترقيم المنازل ثم يتم عرضها للمصادقة بعد موافقة أهالي الأحياء المعنية وسلطة الإشراف .

وقد أوضح السيد الكاتب العام للبلدية بأن أغلبية الأحياء بجندوبة تحمل أسماء وأرقام لكن للأسف يتم إتلافها أو دهنها لذا أكد على ضرورة إلزام المحلات خاصة في وسط المدينة باللون الموحد لمدينة جندوبة وهذا يندرج أيضا في إضفاء طابع جمالي للمدينة وأن عمل هذه اللجنة سيكون بمساعدة المجتمع المدني .

وقد أفادت السيدة عائدة الغزواني المهندسة البلدية ببلدية جندوبة أن عديد الأحياء تحمل أسماء من قبل والبلدية في إنتظار المصادقة على مثال التهيئة العمرانية لمدينة جندوبة في نسخته الرقمية لإدخال التحويرات عليه خاصة أسماء الأحياء والأنهج وعلى البلدية تشريك الإدارة الجهوية للبريد في أشغال اللجنة المزمع إحداثها.

وقد بين السيد الكاتب العام بأن اللجنة ستكون مهتمها جرد الأحياء التي لا تحمل أسماء في مرحلة أولى واقترح أن تكون في مدخل كل حي لافتات جديدة من الفيسفساء تحمل خريطة للحي لتسهيل الوصول إلى أنجه وطرقه .
أما السيد يونس العبيدي فقد أشار أن الاحتفال بذكرى إحداث بلدية جندوبة لا بد أن يكون بعد تغيير المقر الحالي المهده بالإنهيار

أما عن إعادة تسمية الأنهج فقد إقترح تنظيم يوم مفتوح للعموم واختيار الأشخاص والمنظمات الراغبة في المشاركة في أعمال هذه اللجنة .

رئيس حركة الفصل 12 السيد وليد البوسليمي أشار في مداخلته إلى ضرورة إنتظار المصادقة على مثال التهيئة العمرانية لتطبيق الجغرفة الرقمية وإدخال أسماء الانهج والأحياء الغير مسماة .

أما عن مقر بلدية جندوبة فالمجتمع المدني بأسره وحركة الفصل 12 خاصة تدعم البلدية في قرارها ببراء مقر آخر لمقر الإدارة البلدية في إنتظار بناء قصر بلدية جديد يليق بها.

نقص مأوي السيارات بمدينة جندوبة خلق إكتظاظ كبير خاصة في الطرقات ذات الاتجاه الواحد لذلك يجب فرض مأوي تحت الأرض وضرورة تنصيب هذا في رخص البناء الممنوحة .

تطرق السيد وليد البوسليمي إلى تفشي ظاهرة الأنشطة الصناعية بالأحياء السكنية وغالبا ما تكون بدون رخص لذا فمن الضروري مراجعة التخطيط العمراني لمدينة جندوبة وذلك للمحافظة على جمالية المدينة من ناحية وعلى الطابع السكني لأحياء مدينة جندوبة على أن تكون هذه الأنشطة الصناعية خارج مناطق العمران وإجابة عن هذه الملاحظة أفادت السيدة عائدة الغزواني كاهية مدير بالمصلحة الفنية أن البلدية تفرض مأوي تحت الأرض خاصة في البنايات ذات الطابع التجاري عند تسليم رخص البناء مؤكدة على أن تعدد الأنشطة الصناعية داخل الأحياء السكنية لا يكون بترخيص مسبق من البلدية وهي تصرفات فردية وجب ضرورة التصدي لها وخاصة فرض التنسيق المسبق بين مختلف المتدخلين مثل الصحة والحماية المدنية والبلدية مطالبة بضرورة التنسيق مع المجتمع المدني الذي أصبح خاصة بعد الثورة عنصر فعال في الرقي بالمدن من خلال إحداث جمعية صيانة مدينة جندوبة على غرار بقية الولايات الأخرى ويساهم فيها ائتلاف من المجتمع المدني والإدارات الجهوية وتكون تحت إشراف البلدية لتأطيرها ومن مهام هذه الجمعية الحفاظ على خاصية المدينة واختيار أنهج معينة لانتصاب الأكشاك والإشراف على التراث المادي والتظاهرات الثقافية وغيرها وإضفاء طابع جمالي على مداخل المدينة .

كما تعنى هذه الجمعية بدراسة تهيئة الطرقات و الأرصفة وتوسعتها وبشكل الإنارة قبل عرض المشروع على مكاتب

الدراسات

وقد أفاد السيد عبد اللطيف السلطاني بأن أسطول السيارات بمدينة جندوبة أصبح ضخما وقد شكل نقص المأوي إلى تفاقم ظاهرة الإكتظاظ المروري وهذا الإشكال لن يفض إلا بإعداد مثال مروري لمدينة جندوبة وتكليف مكتب دراسات بهذه المهمة في أقرب الآجال وفي سياق آخر تسأل السيد رابح العشي عن اعتراض كان قد تقدم به إلى مصلحة المعاليم والاستخلاصات حول طرح معلوم أداء بلدي وقد أفادته السيدة عواطف الحمراني بأن طلبه قد عرضه على أنظار لجنة مراجعة الأداء البلدي وستتم إحالة الملفات قريبا على أمانة المال الجهوية بجندوبة لاستكمال الإجراءات ومن جهته تطرق السيد حسين الشرفي إلى الانجراف الحاصل في مقبرة الشرفة والذي يهدد عديد القبور وعن الإجراءات التي يجب إتخاذها لحماية المقبرة المذكورة وإمكانية إحداث مقبرة جديدة .

وفي إجابة السيد الكاتب العام للبلدية أفاد السيد الحسين الشرفي بأن إحداث مقبرة جديدة يخضع لسلطة الإشراف بعد توفير قطعة أرض تستجيب للتراتب القانوني المعمول بها مع ضرورة العمل على إيجاد حل لمنع إنجراف الأرض المخصصة لمقبرة الشرفي في إطار مقارنة تشاركية مع المواطنين وذلك للبحث عن حلول خاصة في ما يتعلق بتمويل الأشغال. في مداخلة السيد محمد علي صديقي الذي تطرق إلى عدة نقاط من بينها :

- مطالبة البلدية بضرورة التعجيل بفك الارتباط بينها وبين المجلس الجهوي لتوضيح الأمور العالقة.
- التريث في منح التراخيص إلى حين صدور أمر التقسيم البلدي الجديد بالرائد الرسمي.
- التدخل لإيجاد حل لتصريف مياه الأمطار أمام جامعة جندوبة
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمستلزمي المأوى البلدية بدون صفة .
- تنسيق الهياكل المعنية مع البلدية للمحافظة على المناطق الخضراء وعدم قلع الأشجار لإنشاء الطريق الوطنية المضاعفة التي انطلقت على مستوى الطريق الوطنية رقم 17 حتى الحوايلية .

وفي إجابته عن هذه التساؤلات أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية بأن البلدية حريصة كل الحرص على إيجاد مقر آخر لمقر البلدية إلى حين بناء قصر بلدية جديد حفاظا على سلامة موظفيها والمواطنين الوافدين عليها . أما عن الإنجراف الحاصل على مستوى مقبرة الشرفة فقد أوضح السيد رئيس النيابة الخصوصية أن وادي مجردة يمثل تهديد جدي لهذه الأخيرة وحتى على المساكن لذا فمن الضروري التنسيق في الغرض مع المندوبية الجهوية للفلاحة والموارد المائية بجندوبة لحماية المقبرة بحاجز حجري متين على مستوى الوادي المذكور لمنع جرفه للمنشآت المذكورة سلفا. أما عن إحداث مقبرة جديدة فالأمر يخضع لسلطة الإشراف ووجود قطعة أرض ورصد إعمادات لصيانة المقابر وقد إقترح على المجتمع المدني تكوين جمعية لصيانة المقابر. أما الطريق الوطنية المضاعفة على مستوى الطريق رقم 17 وحتى الحوايلية فلأسف لم يقع التنسيق مع البلدية ووقع قلع العديد من الأشجار لذا طالب العديد من الحضور بضرورة عقد جلسة مع الإدارة الجهوية للتجهيز بجندوبة للتنسيق مستقبلا قبل إنجاز أي مشروع .

وفي الأخير شكر السيد رئيس النيابة الخصوصية الحضور على حضورهم ومشاركتهم الفعالة للعمل البلدي.

ورفعت الجلسة في حدود الساعة منتصف النهار والنصف من نفس اليوم.

02 فيفري 2017

رئيس النيابة الخصوصية

نور الدين مفتاحي

